

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



## آل صالح: دبي حريصة على أن يكون لديها تقييم ائتماني

أكد المدير العام للدائرة المالية في حكومة دبي عبدالرحمن آل صالح إن دبي حريصة على أن يكون لديها تقييم ائتماني إلا أنها ليست بصدد الحصول على هذا التصنيف حالياً. من ناحية أخرى أوضح آل صالح أن دبي لن تعلق على احتمال إصدار سندات سيادية في الوقت الراهن وذلك رداً على أبناء أوردتها وكالتا رويترز وبلومبيرغ أفادت بأن دبي تستعد لإصدار سندات تصل قيمتها إلى مليار دولار خلال الأسبوع الحالي. وأشارت مصادر إلى أن بنوك "HSBC" وستاندرد تشارترد ودويتشه بنك من بين البنوك التي ستقوم بإدارة هذا الإصدار .

### تعليق

يرى البعض أن هناك قصور في عمل شركات التصنيف الائتماني لكونها لم تظهر في تقاريرها وتحليلاتها ما ينبئ بحدوث هذه الأزمة المالية الكبرى، والتي كانت نواتها أزمة الرهن العقاري، إذ لم تقم بتنبية المستثمرين إلى المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات وبخاصة التي تقدم القروض العقارية أصل الأزمة المالية، الدور المناط بهذه الوكالات دور كبير ومحوري لدى كافة المستثمرين ولكن عدم حياديتها إما عمداً أو لعدم الكفاءة أثرت كثيراً في ثقة المستثمرين حول العالم بما تقدمه من تحليلات وتوصيات وتصنيفات ائتمانية، وهذا الأمر جعل الكونجرس الأمريكي يعتقد له استجاباً لدى لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي وصفته الصحافة الأمريكية بأنه «استجواب قاس جداً وبالغ الخشونة»، ليطمئن استجواب هذه الوكالات العالمية الكبرى الثلاثة لمعرفة سبب تقاعسها عن تحذير المستثمرين بهذه الأزمة المالية ولماذا لم تقم بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات المدعومة بالقروض العقارية لأصحاب الملاءة الضعيفة. فدان الثقة عالمياً بوكالات التصنيف الائتمانية دعاها إلى محاولة تدارك هذا الأمر بقدر ما تستطيع وستعقد مؤتمراً عالمياً لمناقشة أخلاقيات المهنة وضوابط التحليلات والتصنيف الائتماني الذي يتوجب على الشركات العالمية تطبيقه، فهل تتجح هذه المحاولة في إعادة الثقة ولو جزئياً؟ إخفاق أقسام الشركات الاستشارية والمالية الكبرى في الشركات الاستثمارية وإخفاق شركات التصنيف الائتمانية بالقيام بالدور الصحيح في عالم الأسواق المالية يدعو إلى التمسك بإحدى قواعد وارن بافيت الاستثمارية وهي أن تعلق أذنك تماماً في السوق «لا تنصت للمحللين والمستشارين الماليين لأن من سيخسر في النهاية هو أنت لا هم».

المصدر: الأسواق.نت

## سندات بمليار دولار من دبي قد تكون جذابة لكن التصنيف الائتماني مهم

قد تساعد خطة دبي لإصدار سندات سيادية بما يصل إلى مليار دولار على إحياء نشاط سوق السندات في الإمارة لكن المستثمرين يقولون أن الحصول على تصنيف ائتماني مازال مهما لجذب المستثمرين على نطاق أوسع. وقد يكون بيع أول سندات حكومية منذ تفجر الفقاعة العقارية وما تلاه من أزمة ديون العام الماضي خطوة للإمام صوب إعادة تحسين صورة دبي لدى المستثمرين الأجانب. وقال الرئيس التنفيذي لشركة جلف مينا للاستثمارات البديلة التي مقرها في دبي "ينبغي أن تكون بسعر معقول. لكنها ستجد جمهوراً وهذا بكل تأكيد." وأبلغت مصادر مصرفية أن الحكومة تعتزم إصدار سندات بما يصل إلى مليار دولار وبأجل يصل إلى سبع سنوات. كان إصدار السندات السيادية السابق لدبي في أكتوبر الماضي أي قبل شهر تقريبا من الصدمة التي أصابت المستثمرين عندما طلبت مجموعتها الرئيسية دبي العالمية تجميد سداد ديون بقيمة 26 مليار دولار. لكن منذ ذلك الحين حصلت دبي العالمية على موافقة الدائنين بالإجماع تقريبا على خطط إعادة هيكلة ديونها في حين من المتوقع أن تستكمل وحدثها العقارية نخيل خطة ديونها بنهاية العام. وقال مدير صندوق لدى أفيفا في لندن "المستثمرون أكثر تفاؤلاً بشأن دبي بسبب علاقتها القوية بسائر إمارات الاتحاد ولأن المشاكل القديمة قد عولجت أو تجري معالجتها." أتطلع إلى حيابة سندات لدبي." وحتى الآن فإن إصدار السندات الوحيد من دبي هذا العام هو الذي قامت به هيئة كهرباء ومياه دبي عندما جمعت مليار دولار في إبريل.

المصدر: رويترز

### الدولية



الحكومة الاسبانية تقرر الموازنة الأكثر نقشفاً وتقتينا لعام 2011

صفحة 02

تراجع الطلب على السلع الأمريكية المعمرة 1.3% في أغسطس

صفحة 02

### الإقليمية



الاقتصاد السعودي سيققق نمواً بـ 3.5% في 2010

صفحة 03

استثمارات إماراتية في الجزائر بخمسة مليارات دولار

صفحة 04

### الوطنية



البنك الدولي: نجاح هيكلة ديون "دبي العالمية" يوضح صورة اقتصاد الإمارات

صفحة 04

توقعات بتضاعف مساهمة الناقلات الجوية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 15%

صفحة 05

المقال الأسبوعي : اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

صفحة 06



27 سبتمبر 2010

## الحكومة الإسبانية تقر الموازنة الأكثر تقشفا وتقينا لعام 2011

أقر مجلس الوزراء الإسباني اليوم الموازنة العامة للدولة لعام 2011 والتي تعد الأكثر تقشفا وتقينا منذ بداية الأزمة الاقتصادية في عام 2008 في وقت تشهد إسبانيا بداية انتعاش اقتصادي. وقالت نائبة رئيس الوزراء ماريا تيريزا فيرنانديز دي لافيغا في مؤتمر صحفي هنا اليوم حول الموازنة العامة للدولة أنها الأكثر تقشفا منذ بداية الأزمة مؤكدة على أهمية هذا التقشف للنهوض باقتصاد البلاد وتنشيطه وخلق مزيد من فرص العمل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وحماية مصالح الأفراد. وأوضحت دي لافيغا أن قرار الموازنة ينص على زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بنسبة واحد بالمائة وإنشاء ضريبة دخل جديدة بنسبة واحد بالمائة للمداخيل السنوية التي تبلغ 120 ألف يورو وبنسبة نقطتين مئويتين للمداخيل التي تزيد على 175 ألف يورو سنويا. وأضافت انه سيتم اقتطاع 16 بالمائة من موازنة الوزارات مشيرة إلى أن هذا الاقتطاع سيكون بدرجة أقل في قطاعات التربية والأبحاث والتطوير انطلاقا من أهميتها الكبرى في دعم النظام الاقتصادي الجديد وتعزيزه. وتوقعت أن يعمل قانون الموازنة الجديد جنبا إلى جنب مع قرار إصلاح العمل وقانون الاقتصاد المستدام وقرار إصلاح نظام التقاعد في دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي وزيادة فرص العمل. ولم تعلن الحكومة عن أي أرقام في هذه الموازنة بانتظار عرضها على مجلس الشيوخ في الأسبوع المقبل لمناقشتها وإقرارها.

### تعليق

مثل خفض وكالة فيتش التصنيف الائتماني لإسبانيا، من الدرجة (AAA إلى AA+) بسبب احتمالات النمو الضعيف في البلاد، ضربة جديدة للحكومة في سعيها لتبديد مخاوف السوق من تأثيرات أزمة العجز بالموازنة والديون التي تعانيها رغم إجراءات التقشف الصارمة التي أقرتها. وتأتي هذه الخطوة في وقت تتعرض فيه الحكومة الاشتراكية لضغوط من شركائها في الاتحاد الأوروبي والأسواق المالية على حد سواء، وسط مخاوف من المستثمرين من أنها يمكن أن تتبع اليونان في أزمة الديون.

المصدر: كونا

## تراجع الطلب على السلع الأمريكية المعمرة 1.3% في أغسطس

تراجعت الطلبات الجديدة على السلع المعمرة في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة فاقت التوقعات في أغسطس في أكبر انخفاض لها في عام، فيما ارتفع الطلب على الطائرات والسيارات، لكن الإنفاق التجاري عاد للانتعاش بقوة. وأظهر تقرير وزارة التجارة الأمريكية تراجع طلبات السلع المعمرة الأمريكية الصنع بنسبة 1.3% في آب. وكانت طلبات السلع باستثناء الطائرات قد ارتفعت بنسبة 4.1% بالمقارنة مع انخفاض بنسبة 5.3% خلال يوليو. وتعد طلبات السلع المعمرة مؤشراً بارزاً على قطاع الصناعات التحويلية الذي يقود الانتعاش الاقتصادي من أطول وأعرق ركود منذ الكساد العظيم، لكن الصناعات التحويلية تتباطأ مع فتور الطلب المحلي، فيما تكافح الأسر ارتفاع معدل البطالة وتراجع الدخل. وارتفعت طلبات السلع الرأسمالية غير الدفاعية التي تعد مؤشراً على الإنفاق التجاري 4.1% في أغسطس (آب) بعد انخفاض قدره 5.3% في يوليو، وكانت الأسواق تتوقع زيادة بنسبة 0.2%.

المصدر: رويترز

## لاجار: الاقتصاد الفرنسي سينمو 2.5% في 2012

قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاجارد يوم الأحد أن الاقتصاد الفرنسي يمضي في طريقه للتعافي ومن المتوقع أن ينمو 2.5 بالمائة في 2012 عقب تحقيق أهداف النمو لعامي 2010 و2011. وتتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد 1.5 بالمائة في 2010 وأن تتسارع وتيرة النمو إلى اثنين بالمائة في العام المقبل مع خروج البلاد من مصاعب اقتصادية مع محاولة السيطرة على عجز الميزانية. وقالت لاجارد في مقابلة مع محطة أوروبا 1 الإذاعية "ترتكز الميزانية على معدل نمو يبلغ اثنين بالمائة (في 2011) و2.5 بالمائة في 2012" مضيفة أنها تتوقع عجزا بالميزانية أقل من ثمانية بالمائة في 2010.

المصدر: رويترز

27 سبتمبر 2010

### استثمارات إماراتية في الجزائر بخمسة مليارات دولار

وافق المجلس الوطني للاستثمار في الجزائر الذي يرأسه الوزير الأول احمد اويحيى على مشروعين عربيين بأكثر من خمسة مليارات دولار. نقلت صحيفة "الخبر" في عددها الصادر اليوم الأحد عن مصدر حكومي قوله إن الأمر يتعلق بدفعة أولى من المشاريع العربية بمشروعين اثنين مسجلين باسم شركة الإمارات الدولية للاستثمار على أن تليها عروض أخرى تم إيداعها على مستوى الوكالات الوطنية لتطوير الاستثمار برمجتها الحكومة في دورات سابقة لمجلس الاستثمار. وأوضح المصدر أن اجتماع مجلس الاستثمار المنعقد الثلاثاء الماضي صادق على مشروع منتزه "دنيا بارك" الترفيهي بالضاحية الغربية للعاصمة الجزائر على مساحة 800 هكتار و مشروع مركب سياحي وعقاري يشتمل على سلسلة فنادق ومراكز تجارية راقية بمنطقة "موريتي" بنفس المنطقة .

المصدر: العرب اونلاين

### الجازر: الاقتصاد السعودي سيققق نمواً بـ 3.5% في 2010

قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" محمد الجاسر أن البنوك السعودية تحوز على الملاءة والسيولة الكافية لاستيعاب طلب القطاع الخاص على التمويل ، مؤكداً أن الإقراض المصرفي للشركات الخاصة نما بنسبة 4.9% في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري . وأوضح الجاسر في مؤتمر صحفي بمناسبة عرضة للتقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي أن عودة اقرض القطاع الخاص للنمو هذا العام وبنسبة تقترب من 5% يعد "مؤشر ممتاز" للاقتصاد السعودي مقارنة مع المعدلات المسجلة في المنطقة وفي العالم . وقال الجاسر انه يتفهم شخصياً تطلع القطاع الخاص إلى الحصول على مزيد من القروض، لكن سلامة القطاع المصرفي والحرص على مصالح أصحاب الودائع تحتم الحذر في سياسة الإقراض ، مشيراً إلى أن الأهم في نشاط الإقراض هو إدارة المخاطر بشكل جيد . وتوقع الجاسر نمو الاقتصاد السعودي بنحو 3.5%، في 2010، مشيراً إلى أن حجم الإقراض الممنوح للقطاع الخاص في المملكة ارتفع خلال شهر أغسطس الماضي بنسبة 4.9%، في مؤشر على تعافي القطاع المصرفي، ما يؤكد أن التعافي الاقتصادي مستمر. وأضاف الجاسر إنه لا توجد حاجة لتغيير سياسة أسعار الفائدة في السعودية، لأن مستويات السيولة الحالية في السوق جيدة. وأكد الجاسر أن معدلات التضخم في السعودية تدعوا للقلق لأنه تأثرت بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي سياق متصل قال التقرير السنوي السادس والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي إن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي للمملكة خلال 2009، بلغ 725.096 مليار ريال، مقارنة بـ 689.978 مليار ريال في 2008، بنسبة نمو بلغت 5.1% . وسجل الدين العام للمملكة خلال 2009، انخفاضا من 237 مليار ريال، في 2008، إلى 225 مليار ريال، في 2009، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات البترول، وكذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي من 13.3%، في 2008، إلى 16%، في 2009.

المصدر: الأسواق.نت

### تونس وليبيا تحتلان مراحل متقدمة عربيا في نصيب الفرد من الناتج المحلي

تصدرت قطر قائمة مجلة " جلوبال فاينانس " المجلة العالمية المتخصصة وإحدى أهم مجلات المال والاقتصاد العالمية ومقرها نيويورك ، لأغنى وأفقر دول العالم عربيا وعالميا من بين 182 دولة شملتها هذه القائمة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث شغلت الترتيب الأول عالميا وعربيا. فقد بلغ نصيب الفرد فيها 90149 دولارا سنويا في العام 2010 مقابل 83841 دولارا في العام 2009 ، لتحل دولة الكويت في المركز الثاني عربيا والترتيب 14 عالميا، فقد بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 38984 دولارا سنويا لعام 2010 مقابل 38304 في العام 2009. وجاءت الإمارات في المركز الثالث عربيا والـ 18 عالميا بنصيب للفرد 36176 دولارا في العام 2010 مقابل 36537 دولارا في العام 2009 ، تلتها دولة البحرين في المركز الرابع عربيا والـ 33 عالميا بـ 27649 دولارا في العام 2010 مقارنة مع 27068 دولارا في العام 2009. واحتلت عمان المركز الخامس عربيا والـ 36 عالميا بـ 25630 دولارا في العام 2010 مقابل 25110 دولارا في العام 2009 ، كما احتلت السعودية المركز السادس عربيا والـ 38 عالميا في القائمة بـ 23701 دولار في العام 2010 مقابل 23221 دولارا في العام 2009 ، ولبنان في المركز السابع عربيا والـ 54 عالميا بنصيب فرد 14988 دولاراً في العام 2010 مقابل 14226 في العام 2009. وجاءت ليبيا في المركز الثامن عربيا والـ 57 عالميا بنصيب فرد 14884 دولارا في العام 2010. وتصدرت قطر أيضا الترتيب العالمي في القائمة لتكون أغنى دول العالم في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 90149 دولارا في 2010 وبعدها لوكسمبورج في المركز الثاني بـ 79411 دولارا والنرويج في المركز الثالث بـ 52964 دولار، ولتحتل سنغافورة المركز الرابع بـ 52840 دولارا، وسلطنة بروناي في المركز الخامس بـ 48714 دولارا أمريكي ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السادس بـ 47702 دولار، فوهونج كونج في المركز السابع بـ 44840 دولارا ، وتأتي بعدها سويسرا في المركز الثامن بـ 43903 دولارا وهولندا في المركز التاسع بـ 40601 وأستراليا في المركز العاشر بـ 39841 دولارا.

المصدر: العرب اونلاين

27 سبتمبر 2010

### البنك الدولي: نجاح هيكلية ديون "دبي العالمية" يوضح صورة اقتصاد الإمارات

أكدت دراسة حديثة من البنك الدولي، أن نجاح عملية إعادة هيكلة ديون دبي العالمية أسهمت في توضيح صورة الوضع الاقتصادي العام للإمارات، وإزالة حالة الشك والترقب، وإن ما تم اتخاذه من تدابير في مواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية في الدولة كان لاحتواء التأثير السلبي لها ولإعادة هيكلة ديون المجموعة. وأضافت الدراسة البحثية التي حملت عنوان "يوم بعد غد" أن الإنفاق المالي الضخم المتواصل من قبل أبوظبي، يتوقع أن يساعد في تأكيد التعافي وفي دعم منهج التركيز على قطاع الخدمات لتعزيز النمو والتطور الاقتصادي. قالت الدراسة إن الإمارات ودول مجلس التعاون تقود التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة مع الارتفاع اللافت في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي دعم الاستقرار المالي لدول المجلس. وتوقع البنك الدولي أن تسجل دول المجلس هذا العام متوسط نمو يصل إلى 4,4% مقارنة بما لم يتجاوز 1% في 2009 بحسب تقديرات البنك. وبحسب الدراسة، فمن المنتظر أن يكون لتعافي اقتصادات دول المجلس انعكاساته الإيجابية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر زيادة تدفقات تحويلات العاملين في الخارج، ومن خلال رفع مستوى تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة. ولفتت الدراسة إلى أهمية تعافي القطاع الخاص في الدولة بصورة موازية لخفض الإنفاق العام ولتراجع آثار حزم الدعم الحكومي. وتحدثت الدراسة عن تبعات الأزمة وتأثيرها في دول المنطقة، قائلة إن دول المجلس كانت الأكثر تأثراً بتبعات الأزمة، نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، ومع قصور السيولة الخارجية مما انعكس سلباً على القطاعات المصرفية الإقليمية، لكنها لفتت إلى أن عدم انخراط بنوك دول المجلس بقوة في أسواق المال العالمية، وفر لها قدراً جيداً من الحصانة من تبعات الأزمة المالية العالمية.

#### تعليق

من الجدير بالذكر أن ميزانية دبي لعام 2010. تضمنت انخفاض طفيف في الإيرادات التشغيلية من 28,745 مليار درهم في عام 2009 إلى 26,611 مليار درهم في عام 2010، فيما حافظت المصروفات التشغيلية على مستواها العام. وأن العجز المالي البالغ 5,990 مليار درهم في ميزانية 2010 سببه المشروعات الاستثمارية التي قامت بها الحكومة مثل البنية التحتية ومترو دبي وغيرها. أما بخصوص سياسة الموازنة، والتزاماً بدعم الاقتصاد المحلي، فقد تم اعتماد مشروعات البنية التحتية بمبلغ 10,7 مليار درهم يتم تمويلها من إيرادات البترول بمبلغ 2,8 مليار درهم والباقي من صندوق الدعم المالي لدعم المشاريع الإستراتيجية بمبلغ 5,990 مليار درهم. وهناك مبادرات على المدى القصير تتضمن العمل على زيادة الفائض الجاري للعام الحالي من خلال تخفيض النفقات الجارية بـ 15% عن المقدر في موازنة 2010، وتكوين فريق مالي للحكومة لوضع خطة مالية متوسطة الأجل 2011-2014، وزيادة التنسيق والتعاون مع الدوائر والهيئات الحكومية من خلال ورش العمل ووسائل الاتصال الأخرى.

المصدر: الخليج

### توقعات بتضاعف مساهمة الناقلات الجوية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 15%

تخطط الناقلات الجوية الوطنية لمضاعفة حجم أساطيلها من حوالي 228 طائرة حالياً إلى نحو 500 طائرة بحلول عام 2020، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى تضاعف مساهمة قطاع الطيران في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 7% حالياً إلى نحو 15% خلال العقد المقبل، وفقاً لخبراء ومتخصصين في قطاع النقل الجوي. وشدد هؤلاء على أهمية التوسعات المستقبلية للناقلات الوطنية سواء على صعيد الوجهات أو على صعيد أساطيل الطائرات، الأمر الذي من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة إمام تعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التجارة والسياحة والخدمات، لينعكس ذلك على زيادة مساهمة القطاع غير المباشرة في الناتج الإجمالي عبر فتح مزيد من الأسواق إمام الصادرات الإماراتية والوصول إلى أسواق سياحية جديدة. وتعكس طموحات الناقلات الوطنية مدى قدرة قطاع النقل الجوي في الإمارات على تبوء مرتبة عالمية خلال السنوات المقبلة، لاسيما بعد أن فرضت هذه الشركات نفسها على الساحة العالمية في سنوات قليلة لم تتجاوز ربع قرن لأول ناقلة، وهي طيران الإمارات وعاماً واحداً أحدثتها وهي طيران فلاي دبي. وتشير التقديرات إلى أن شركات الطيران الوطنية الأربع تمتلك حالياً قرابة 228 طائرة يتوقع أن تتضاعف إلى 454 طائرة بحلول 2018 وإلى 500 طائرة بحلول 2020، فيما توفر أكثر من 60 ألف فرصة عمل في الوقت الراهن يمكن أن تتضاعف مع تضاعف حجم الأسطول والوجهات التي يبلغ مجموعها الآن 240 وجهة حول العالم وتنتقل 30 مليون راكب سنوياً. وعكست صفقات الشركات الإماراتية في معرض فرانكفورت الجوي في لندن خلال شهر يوليو الماضي والتي تجاوزت قيمتها 73 مليار درهم، الطموح الذي تسعى هذه الناقلات إلى تحقيقه خلال السنوات المقبلة وقدرتها على الطيران عكس اتجاه الأزمة المالية العالمية التي أوقفت خطط مئات الشركات للتوسع ودفعت بعدد منها باتجاه الإفلاس.

### تعليق

لقد سادت بعض الظروف التي صبغت في مجملها لمصلحة الشركات الخليجية وأعطتها أفضلية كبيرة على منافسيها الأقدم والأكبر ما مكنتها من التوسع في الوقت الذي تتراجع فيه الشركات الأخرى وتحقيق الأرباح في الوقت الذي تعاني فيه الشركات الأخرى من خسائره كبيرة اضطرت بعضها إلى تقليص عملياتها وتسريح الكثير من العمالة، ويمكن تلخيص هذه الظروف في أولاً: الموقع الجغرافي الذي يتوسط العالم وجعل هذه المنطقة همزة وصل بين الغرب والشرق، ما أعطى الشركات العاملة في المنطقة أفضلية على الشركات الآسيوية والأوروبية، ثانياً: الدعم الحكومي الذي أخذ صور متعددة كان أهمها الضمانات الحكومية المباشرة أو غير المباشرة ما ضمن لها تمويل رخيص لعملياتها وهذا يمثل ميزة كبيرة في قطاع النقل الجوي الذي يعتبر من القطاعات المعتمدة والمكثفة لرأس المال، وكذلك البنى التحتية المتطورة والتسهيلات التي تتمتع بها في المطارات التي تعمل منها، حيث استثمرت حكومة دبي مليارات الدولارات في مطار دبي ليصبح من أكبر المطارات العالمية وأكثرها تطوراً ما إضافة ميزة أخرى لـ«طيران الإمارات» وأعطاهم دفعة كبيرة، ثالثاً: استفادت شركات الطيران الخليجية -خصوصاً في الإمارات- من الطفرة العقارية الأخيرة والتي تضاعف بسببها سكان الدولة إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى سبعة ملايين نسمة - في الإمارات مثلاً - في أقل من خمس سنوات، والذي شكل الوافدين أكثر من 85 بالمائة، يسافر أغلبهم في إجازات إلى بلدانهم الأصلية مرتين سنوياً على الأقل ما أضاف 12 إلى 14 مليون مسافر إلى أعداد المسافرين من وإلى الدولة.

المصدر: الإتحاد

## زادت 21 مليار درهم بنسبة 1,36% خلال أغسطس .. موجودات المصارف بالدولة تصل إلى أعلى مستوياتها التاريخية

ارتفعت موجودات المصارف إل 51 العاملة في السوق المحلي إلى أعلى مستوى في تاريخها بنهاية شهر أغسطس. فقد ارتفعت الموجودات بنسبة 1.36% أي ما يعادل 21.2 مليار درهم لترتفع إلى 1.575 تريليون درهم، بحسب نشرة المؤشرات المصرفية الشهرية الصادرة عن المصرف المركزي أمس. وتظهر الإحصاءات أن رصيد محفظة الودائع لدى البنوك في الدولة زاد بقيمة 6 مليارات درهم خلال الشهر الماضي ليرتفع إلى 1.004 تريليون درهم مقارنة مع 998.9 مليار درهم بنهاية يوليو 2010. وتزامن ذلك مع ارتفاع رصيد محفظة القروض بقيمة بلغت 8.8 مليار درهم خلال شهر أغسطس ليصل إلى 1.034 تريليون درهم. ونتيجة لعودة البنوك إلى تسريع وتيرة التمويل والإقراض مقارنة مع معدل نمو الودائع، فقد اتسعت الفجوة، بشكل طفيف، بين القروض والودائع إلى 29.4 مليار درهم بنهاية أغسطس مقارنة مع 26.6 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي. وبسبب توجه البنوك للإقراض، تراجع رصيد شهادات الإيداع لدى البنك المركزي بمقدار 1.5 مليار درهم خلال الشهر الماضي ليستقر عند 72.5 مليار درهم بنهاية أغسطس مقارنة مع 74 مليار درهم في نهاية يوليو. واستقر رصيد الديون المشكوك في تحصيلها قريباً من مستوياته في يوليو بتراجع طفيف بلغت قيمته نحو 100 مليون درهم ليلبغ 37.2 مليار درهم بنهاية أغسطس، مقارنة مع 37.3 مليار درهم بنهاية يوليو. وسجل رصيد حساب رأس المال والاحتياطيات لدى البنوك في الدولة تراجعاً محدوداً بلغت قيمته نحو 300 مليون درهم ليلبغ 255.2 مليار درهم في نهاية شهر أغسطس، مقارنة مع 255.5 مليار درهم بنهاية الشهر الذي سبقه. كما تراجع رصيد حساب الاستثمار لدى البنوك بنحو 1.7 مليار درهم ليلبغ 119.8 مليار درهم بنهاية أغسطس مقارنة مع 121.5 مليار درهم بنهاية يوليو. أما الاحتياطيات العامة فقد بقيت دون تغيير عند مستوى 14 مليار درهم خلال الشهرين الماضيين، أي منذ يونيو 2010 عندما ارتفعت مليار درهم في حينه .

### تعليق

من الجدير بالذكر أن يتألف النظام البنكي في دولة الإمارات من 23 بنكاً وطنياً و22 بنكاً أجنبياً، إضافة إلى 6 بنوك خليجية، وبذلك يصل إجمالي عدد البنوك العاملة في الدولة إلى 53 بنكاً، ثلاثة منها بنوك تجارية تتعامل بالجملة. إضافة إلى ذلك لدينا 85 مكتبا تمثيلية للبنوك. في الوقت الحاضر يبلغ عدد شركات التمويل وشركات الاستثمار 44 شركة. ويبلغ عدد شركات الصرافة 113 شركة، وهذه المؤسسات تخدم صناعة السياحة المتنامية. وقد استمر القطاع البنكي في الإمارات بالنمو في عام 2009، حيث بلغ النمو في إجمالي الموجودات والمطلوبات 4.2 في المئة، ليصل إلى 1.5 تريليون درهم (411.3 مليار دولار). وسجل إجمالي الودائع نسبة نمو مقدارها 6.4 في المئة، ليصل إلى 980 مليار درهم (266.8 مليار دولار). كما بلغت نسبة النمو في إجمالي القروض والسلف 4.1 في المئة، ليصل إلى 1.010 تريليون درهم (275 مليار دولار). بدأت المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات مع إنشاء بنك دبي الإسلامي في عام 1975. وقد ظل هذا البنك هو البنك الإسلامي الوحيد لعدة سنوات، إلى أن تم إنشاء بنك أبو ظبي الإسلامي في عام 1988. ومنذ عام 2000 أنشئت بنوك إسلامية جديدة من خلال التحول من بنوك تقليدية إلى إسلامية، أو من خلال إنشاء بنوك جديدة. ويبلغ عدد البنوك الإسلامية الآن في الإمارات 8 بنوك لديها 219 فرعاً، وتبلغ موجوداتها ومطلوباتها 242 مليار درهم (65.8 مليار دولار) حتى نهاية عام 2009، وهو ما يمثل 16 في المائة من إجمالي الموجودات والمطلوبات في النظام البنكي. وحتى نهاية عام 2009 كان مقدار الودائع في البنوك الإسلامية هو 183 مليار درهم (49.8 مليار دولار)، وهو ما يمثل 18.7 في المائة من إجمالي الودائع في النظام المصرفي.

المصدر: الإتحاد



27 سبتمبر 2010

### اتفاقية بازل لكفاية رأس المال 3/2

#### - مكونات رأس المال المصرفي ( حسب متطلبات توصيات لجنة بال ):

يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة ، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته . تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :  
أ- رأس المال الأساسي : و يتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة ، و عند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة + الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

ب- رأس المال المساند أو التكميلي : حيث يشمل احتياطات غير معلنة+احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية ( الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة ) . كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند :

- أن لا يتعدى رأس المال المساند 100 % من عناصر رأس المال الأساسي .

- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55 % من قيمتها .

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان .

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض .

و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي : رأس المال ( الشريحة الأولى + الشريحة الثانية )  $\leq 8$  % مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر.

#### خامسا مقررات لجنة بازل و تعديلاتها التنظيمية

تعديلات اتفاقية بازل 1 ( 1995 – 1998 )

أ- في أبريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك و يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق ، و قد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك و الأطراف المشاركة في السوق المالية عليها ، و قد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن ملف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في يوليو 1988 . و قد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ، والتي قد تختلف من بنك إلى آخر ، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية و الأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال .

ب- يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة و محددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية .

ج- إن السمة الرئيسية لاقتراح أبريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أبريل 1993 ، و الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك ، إلا أن المناقشات و الملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية ، و من أجل ضمان حد أدنى من الحيطة و الحذر و الشفافية و التمشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك ، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية و النوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية و من بين هذه المعايير :

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية . - استخدام معامل ثقة  $\leq 99$  % - أن تستخدم حزمة سعريه دنيا تعادل عشرة أيام من التداول . - أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام . و من ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال منها ما يتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات على مستوى كبير ، و من هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات VAR .



27 سبتمبر 2010

## سادسا الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل II أو نسبة ملاءة Mc Donagh

في 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية ، و طلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين و المختصين و الهيئات ( و منها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001 و كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 لكن لكثرة الردود و الملاحظات ، تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005 . يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي :

1- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر و اللازم لمواجهة مخاطر السوق و مخاطر التشغيل و مخاطر الائتمان .  
2- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة و المراقبة ، أي أن يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي و ذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك .  
3- نظام فاعل لانضباط السوق و السعي إلى استقراره ، و هذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها و مدى تعرضها للأخطار ، و الطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات و دائنوها على علم بها ، و ليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات. وبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ، و التي تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف و قدرتها على التعامل مع تلك المخاطر ، و مع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % كما ورد في بال 1 لعام 1988 إلا انه ادخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي :

- سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال ، و ذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية و بهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) و هذا كما هو محدد في بال 1 +الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) و هذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين و أن تكون في حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية .

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي .  
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال و ذلك حتى تضمن الحد و هو 250 % .

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية .

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة و قد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية .

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة . و بما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية لقياس هذه المخاطرة Value at risk models، و بالتالي تصبح

نسبة الملاءة المصرفية الجديدة =McDonagh

إجمالي رأس المال (شريحة1+شريحة2+شريحة3)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية×12,5)

و معنى ذلك الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +(مقياس المخاطرة السوقية×12.5 )

يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال بـ 12.5 مرة على الأكثر . و إذا كان مقترح بال الجديد قد حافظ على منطق حساب المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة كنسبة بين الأموال الخاصة و المخاطر المترتبة و حصرها عند مستوى 8 % فإنه طور طريقة قياس هذه المخاطر من خلال إدخال تغييرات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر ، حيث أصبحت لا تتوقف على الطبيعة القانونية للمقرضين بل على نوعية القرض في حد ذاته ، بالإضافة إلى اقتراح طرق جديدة لقياس الخطر تمثلت أساسا في :

- المقاربة المعيارية المتمثلة في التنقيط الخارجي " La notation externe " التي تركز على تصنيف المخاطر حسب وكالات التنقيط .  
-مقاربة التنقيط الداخلي للقرض ، و هي طريقة قاعدية جديدة تقوم على أساس تصنيف المخاطر اعتمادا على احتمالات العجز المتوقعة من طرف البنوك المعنية و ذلك بالنسبة لكل حوافظها (سواء تعلق الأمر بالجماعات المحلية و مؤسسات القطاع العام ، البنوك و مؤسسات الاستثمار ،المؤسسات الصناعية و التجارية،العملاء الخواص...)